الحكومة تعلن عن ٢٤ مشروعا لإنشاء مصانع صغيرة في ١١ محافظة

□ الخبر الرئيسي ◁ الحكومة تعلن عن ٢٤ مشروعا لإنشاء مصانع صغيرة في ١١ محافظة

الوكالات: تعلن الحكومة عن ٢٤ مشروعا لإنشاء مصانع صغيرة في ١١ محافظة خلال 69 يوما من الآن. وتهدف المشروعات، التي تبلغ كلفتها الإجمالية 11 مليار دينار، إلى توفير 6 آلاف فرصة عمل مباشرة. وتشمل المشروعات مصانع للأدوية والأجهزة الطبية، ومصانع للأثاث المكتبي، ومصانع للمواد الغذائية المعلبة، ومصانع للأدوات المنزلية البلاستيكية.

وقال وزير الصناعة والتجارة والتموين، في مؤتمر صحافي عقده في مقر الوزارة في العاصمة، إن المشروعات ستقام في مدن صناعية جديدة تم تجهيزها في 11 محافظة، وإن الحكومة وفرت الأراضي والبنية التحتية اللازمة لها بأسعار رمزية. وأضاف أن الوزارة ستقدم للمستثمرين في هذه المشروعات إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات، وتسهيلات في الإجراءات الجمركية.

وأوضح الوزير أن المشروعات الـ 24 تم اختيارها من بين 119 مشروعا تقدمت بها شركات محلية وأجنبية، بعد دراسات فنية واقتصادية استغرقت نحو 14 شهرا. وأشار إلى أن الأولوية أعطيت للمشروعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وتلك التي توظف نسبة عالية من العمالة الشابة. وأكد أن الوزارة ستعلن عن أسماء الشركات الفائزة في 15 تشرين الأول المقبل.

من جهته، قال رئيس الوزراء في كلمة ألقاها خلال حفل توقيع اتفاقيات المشروعات في مقر رئاسة الوزراء إن الحكومة تهدف من خلال هذه المشروعات إلى خفض نسبة البطالة بين الشباب إلى أقل من 20 في المئة بحلول نهاية عام 2025، مشيرا إلى أن نسبة البطالة بين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية تبلغ حاليا 31 في المئة. وأضاف أن الحكومة ستوفر حافلات مجانية لنقل العمال من مناطق سكنهم إلى المصانع في المرحلة الأولى من المشروع.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة لن تسمح بأن تتحول المصانع الجديدة إلى مصادر للتلوث، مشيرا إلى أن جميع المشروعات ستخضع لتقييم بيئي صارم قبل الحصول على التراخيص النهائية. وقال: «لن نكرر أخطاء الماضي التي دفعنا ثمنها غاليا في أحياء كاملة، ولن نسمح بأن تكون التنمية على حساب صحة المواطنين». وأشار إلى أن وزارة البيئة ستجري تفتيشا مفاجئا على المصانع مرتين في السنة على الأقل.

وفي السياق نفسه، أعلن وزير الصناعة والتجارة والتموين أن الوزارة ستطلق برنامجا للتدريب المهني بالتعاون مع 12 معهدا تقنيا في المحافظات المعنية، بهدف تأهيل 3500 شاب وشابة للعمل في المصانع الجديدة. وأضاف أن البرنامج سيستمر 6 أشهر، وسيتضمن تدريبا عمليا داخل المصانع نفسها، على أن يحصل المتدربون على شهادات معتمدة من الوزارة والغرفة الصناعية المحلية.

وتوقع خبراء اقتصاديون أن يساهم المشروع في رفع معدل النمو الاقتصادي في المحافظات المعنية بنحو 1.8 نقطة مئوية خلال السنوات الثلاث الأولى من التشغيل، لكنهم حذروا من أن نجاحه يعتمد على قدرة الحكومة على توفير الطاقة والمياه بأسعار مستقرة، وعلى سرعة إنجاز الطرق المؤدية إلى المدن الصناعية. وقال الخبير الاقتصادي د. سليم العطار إن «التجربة السابقة في مشروع المدن الصناعية الصغيرة عام 2015 أظهرت أن نصف المصانع تقريبا واجهت مشكلات في الكهرباء خلال السنة الأولى».

وأعلنت نقابة العمال في القطاع الصناعي أنها تدرس المشروعات بإيجابية، لكنها طالبت بأن تشمل الاتفاقيات بنودا تضمن الحد الأدنى للأجور وساعات العمل القانونية، وأن تمنع الشركات من استخدام العمالة المؤقتة لفترات طويلة. وقال رئيس النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية، السيد منير الحلواني، إن النقابة ستراقب تنفيذ هذه البنود عن كثب، وإنها لن تتردد في اللجوء إلى الإضراب إذا لزم الأمر.

وفي المقابل، رحبت غرفة تجارة وصناعة الجنوب بالمشروعات، وأكدت أن عدداً من أعضائها سيشارك في المناقصات المتعلقة بتوريد المعدات والآلات. وقال رئيس الغرفة، السيد فادي الزعبلاوي، إن الغرفة ستعقد ورشات عمل للمستثمرين المحليين لشرح الإجراءات والشروط المطلوبة، مشيرا إلى أن «الفرصة كبيرة، لكن المنافسة ستكون شديدة، والشركات التي لا تستعد جيدا ستخسر السباق قبل أن تبدأ».

وتأتي هذه المشروعات في وقت تواجه فيه الحكومة ضغوطا متزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية، بعد ارتفاع معدلات الفقر إلى 28 في المئة في المسح الأخير الذي أجرته وزارة التخطيط. ويأمل المسؤولون أن تسهم المشروعات الجديدة في تخفيف هذه الأرقام بحلول عام 2027، لكنهم يقرون بأن الطريق ما زال طويلا، وأن النجاح لن يتحقق إلا إذا رافقته إصلاحات أوسع في بيئة الأعمال والتعليم والبنية التحتية.

##